

تقديم وثيقة: مستقبل التعليم في الوطن العربي في سياق التحول الرقمي¹

محمد زرنين

أستاذ التعليم العالي، علم الاجتماع، الرباط، المغرب

تقديم عام

تم تقديم هذا التقرير الذي يعتبر الوثيقة الرئيسية ضمن وثائق المؤتمر الثالث عشر لوزراء التربية والتعليم العرب الذي انعقد بالمملكة المغربية تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس، في مدينة الرباط ما بين 29 و31 مايو 2023. وتأتي أهمية الوثيقة من كونها تعالج «مستقبل التعليم في الوطن العربي في سياق التحول الرقمي»، وبالتالي تلتقي مع ملف العدد الأول لمجلة **تحولات تربوية** للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي الذي يتمحور حول التربية والتكوين والبحث العلمي في سياق التحولات الرقمية بالمغرب. وإذا كانت مواد الملف تنطلق من الحالة المغربية وتركز عليها عبر عدة مداخل، فإن الوثيقة، من جهتها، تعرض للوضعية العامة للمنظومة التربوية العربية من حيث شروط إمكانية تطويرها في سياق التحول الرقمي.

«يمكن اعتبار الوثيقة الوزارية الحالية حول مستقبل التعليم العربي في ضوء التحولات الرقمية المعاصرة وثيقة عربية رسمية، يمكن أن تدفع بمفاهيم التعليم والعمل التربوي الرقمي خطوات جديدة نحو تحقيق أهدافها وأبعادها، وتبرز بصورة أكثر وضوحاً دور العمل التربوي في تنمية الموارد البشرية وأهمية توسيع رقعة التعليم، والتأكيد على أهمية تحريك التحولات الرقمية في الخدمات التعليمية، والتحول إلى الإدارة الرشيدة والتنظيم الإيجابي الفاعل في المؤسسات التعليمية، وارتباط العمل التعليمي في أهدافه، ومضامينه بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المتغيرات المجتمعية والدولية، وأهداف العمل العربي المشترك في برامج ومشروعات تطوير التعليم في السياق الرقمي.» (ص: 133).

1 مستقبل التعليم في الوطن العربي في سياق التحول الرقمي، الوثيقة الرئيسية المقدمة بمناسبة المؤتمر الثالث عشر لوزراء التربية والتعليم العرب، من إعداد أ.د. كمال نجيب، ود. حجازي إدريس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، مايو، 2023، ص172.

جاءت وثيقة مستقبل التعليم في الوطن العربي في سياق التحول الرقمي في 172 صفحة، موزعة كالآتي: مقدمة (صص: 3-7)؛ الفصل الأول: المفاهيم والرؤى الأساسية للثورة الرقمية وأبعادها وخصائصها. (صص: 8-31)؛ الفصل الثاني: الاتجاهات العالمية في مجال التحول الرقمي (صص: 32-89)؛ الفصل الثالث: التحول الرقمي في المجتمعات العربية (صص: 90-131)؛ الفصل الرابع: رؤية مستقبلية في الوطن العربي في عصر التحول الرقمي (صص: 132-161)؛ وأخيراً بيبلوغرافية الوثيقة (صص: 162-172).

تعتمد الورقة التقديمية لهذه الوثيقة نفس التصميم، عبر تقديم مضامينها بإيجاز شديد، لكن مع احترام منطق ترابطها وتمفصلها، مع الاكتفاء بالإشارة إلى بعض التوصيات التي انتهت إليها؛ والتعريف بعناصر الرؤية المستقبلية ومبادئها، وبالتالي لا تعتبر الورقة التقديمية قراءة تحليلية وتركيبية لمضامينها.

وتعتبر هيئة تحرير المجلة الورقة التعريفية دعوة للخبراء والمهتمين إلى مناقشة قضايا وتوصيات التقرير.

مقدمة الوثيقة

توقفت المقدمة عند السياق العالمي للتحول الرقمي المقابل للثورة الصناعية الرابعة أو الثورة الرقمية الثانية. أظهرت أهم مظاهر هذا التحول والتي تجلت في: «1، دمج التقنيات المادية والرقمية والبيولوجية، وطمس الخطوط الفاصلة بينها؛ 2، ابتكار طرق جديدة بحيث تصبح التكنولوجيا جزءاً لا يتجزأ من المجتمع وحتى من أجسامنا البشرية كأفراد، مثل: المدن الذكية، ارتباط حركة الفرد والمجتمع بالشبكة وتكنولوجيا الفضاء الخارجي وتقنيات التعديل الجيني؛ 3، التعلم المتعمق للآلة والأشكال الجديدة للذكاء الاصطناعي؛ 4، مقاربات جديدة للحكومة تعتمد على طرق تشفير مبتكرة مثل سلسلة الكتل؛ 5، اندماج أكبر للخيارات الفردية والجماعية للناس بحيث لن تكون خيارات الباحثين والمصممين والمخترعين هي فقط من تطور التقنيات الجديدة، بل يصبح المستثمرون والمستهلكون والمواطنون الذين يتبنون ويستخدمون هذه التقنيات في الحياة اليومية شركاء في صنعها وتطويرها...»²

وأكدت المقدمة على أهمية العلاقة بين المنظومة التعليمية من جهة أولى والثورة الرقمية من جهة ثانية باعتبار التداخل القائم بينهما وضرورة أن يعي أصحاب اتخاذ القرار هذه العلاقة والعمل على أساسها. فالتفكير في مستقبل التربية والتعليم هو تفكير في هذه العلاقة، وفي استراتيجيات بناء التمثيل بينهما، وبالتالي أهمية تعزيز التحول الرقمي في التعليم. ودكرت في السياق ذاته بمبادرات المنظمة العربية للتربية، والثقافة، والعلوم: مبادرة الكتاب المفتوح في عام 2013 بمشاركة الولايات المتحدة؛ مشروع الموارد التعليمية المفتوحة؛ المنصة العربية الموحدة للمصادر العربية المفتوحة عبر الأنترنت؛ مختبر «التعليم الذكي» المشترك بين المنظمة ومعهد التعلم الذكي التابع لجامعة بكين للمعلمين.

2 التقرير، صص: 3-4.

من حيث المناسبة، ارتبط إعداد الوثيقة بالموضوع الرئيس الذي تم اختياره للمؤتمر الثالث عشر لوزراء التربية والتعليم العرب سنة 2022، أما من حيث المنهجية، فقد اعتمدت على مراجعة الأدبيات التي عالجت التحول الرقمي في منظومة التربية والتكوين، وعلى تحليل التقارير والدراسات الدولية ذات الصلة، وأخيراً على التجارب الدولية الناجحة في التعامل مع التحول الرقمي.

المفاهيم والرؤى الأساسية للثورة الرقمية وأبعادها وخصائصها

عالجت الوثيقة في فصلها الأول: المفاهيم والرؤى الأساسية للثورة الرقمية وأبعادها وخصائصها. فحددت مفهوم «الثورة الرقمية» بشكل عام، و«التحول الرقمي» بشكل خاص، وتأثيره على «التعليم الرقمي» في ضوء سمات «الثورة الرقمية» من حيث السرعة، والعمق والانتساع، والتأثير على الأنظمة أو المفعول النسقي، الأمر الذي أفضى إلى الحديث عن «فلسفة التحول الرقمي» والتميز بين مستويي «التحول الرقمي» و«التعليم الرقمي». **فالتحول الرقمي** يعني: «الانتقال من نظام تقليدي إلى نظام رقمي قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات العمل التعليمي-التعلمي في ضوء مجموعة من المتطلبات المتمثلة في وضع استراتيجية للتحول الرقمي، ونشر ثقافة التحول الرقمي، وتصميم البرامج التعليمية الرقمية، وإدارة التحول الرقمي، وتمويله، بالإضافة إلى المتطلبات البشرية، والتقنية، والأمنية، والتشريعية» (ص:11). أما **التعليم الرقمي**، فيعني: «ذلك النوع من التعليم الذي يحقق فورية الاتصال بين المدرسين، والطلاب إلكترونياً من خلال شبكة الأنترنت، لتصبح مؤسسة التعليم رقمية أو شبكية، وتساهم في تحقيق معايير النوعية والجودة في عمليتي التعلم والتعليم، واستيعاب التطورات المتزايدة في المعرفة، وتلبية احتياجات الطلبة، وتتيح الفرص لأكثر عدد من الأفراد، وتنمي مهارات التفكير لدى الطلبة، وتعزز التعلم الذاتي القائم على أسس نشطة، وتعزز القيم الاجتماعية، وتساهم في تربية أجيال لديهم القدرة على التواصل مع الآخرين» (ص:11). وينبغي فهم مضمون هذا التعريف بخلفية **التوجهات التقنية العميقة للثورة الرقمية** التي تشمل الذكاء الاصطناعي مع تطبيقاته التي يصعب حصرها؛ وإنترنت الأشياء؛ والحوسبة السحابية وقدراتها الهائلة في الحساب والتخزين؛ وتكنولوجيا البيانات الضخمة؛ وسلسلة الكتل المشفرة؛ والأتمتة؛ والطباعة ثلاثية الأبعاد؛ والأنظمة المادية الإلكترونية؛ والواقع المعزز؛ وما يسمى بالتقنيات الدلالية؛ والمحاكاة والنمذجة. وهي التوجهات التي بدأت تحكم في العمق العملية التعليمية-التعلمية من الإعداد والتحضير إلى الإنجاز والتقييم، بحيث يمكن حسب منظور الوثيقة لهذه العوامل أو المحددات أن تمكن من تعزيز قاعدة الفرص التعليمية؛ وتعزيز عمليات تفريد التعليم والتعلم؛ ودعم العمل الجماعي؛ وتمكين المتعلمين والطلاب وتزويدهم بأساليب ونماذج جديدة للتعليم والتعلم؛ ودعم المشاركة النشطة للطلاب في عملية التعلم؛ وتعزيز الموقف التعليمي وجعل عملية التعلم أكثر إثارة وجاذبية؛ وضمان جودة العملية التعليمية.

ويبقى ما تمت الإشارة إليه رهين توفير متطلبات التحول الرقمي من حيث **المشاركة الرقمية** (الدور والمسؤولية المدنية، المشاركة المجتمعية، التشبيك (الإنساني والرقمي)، التكلفة التكنولوجية)؛ **وتصميم المناهج والمقررات**

(التوائم في بناء مكونات المنهج، تمثيل المنهج للمهارات المطلوبة، وإدارة المقررات، المهارات، تسجيل البيانات وتحليلها)؛ ومحو الأمية المعلوماتية (بلوغ مستوى متقدم في إدراك المفاهيم والمدرجات التي تؤثر في الممارسة؛ النمو أو التطوير باستخدام البنية التحتية الرقمية)؛ وبيئة التعلم (البيئة المادية والرقمية، البيئة التعليمية والاجتماعية والبحث والاستقصاء).

يظهر من تحليلات الوثيقة أن المتطلبات هي بالأساس تحديات تقنية وبشرية (تلامذة، وطلاب وأساتذة) ومجتمعية (متعلقة بالوعي الاجتماعي والتفاعلات الإلكترونية)، ومالية (ميزانياتية)، وأمنية.

الاتجاهات العالمية في مجال التحول الرقمي

قدمت الوثيقة في فصلها الثاني: الاتجاهات العالمية في مجال التحول الرقمي كما تظهر لدى المؤسسات الدولية الرائدة في مجال التعليم، ومن خلال الاتجاهات التربوية الجديدة حول الرؤى العالمية لمستقبل التعليم.

بالنسبة إلى المستوى الأول، الخاص بالمؤسسات الدولية، توقفت الوثيقة عند أعمال اليونسكو حول مستقبل التعليم والتي توجت بإحداث اللجنة الدولية لمستقبل التربية والتعليم (2019) التي اشتغلت من أجل وضع تصورات عقد اجتماعي جديد لمستقبلنا معاً للتربية والتعليم (2021) يركز على مبدئين: ضمان الحق في التعليم الجيد مدى الحياة، وتعزيز التعليم باعتباره عملاً عاماً ومنفعة مشتركة في سياق عالمي محفوف بالمخاطر والتحديات ذات الطبيعة المركبة: بيئية وحرية وجيو-استراتيجية وهوياتية، إلخ.

أشارت الوثيقة إلى القمة العالمية حول تحويل التعليم: التحول الرقمي في التعليم التي أشرفت عليها الأمم المتحدة (2022)، حيث أشارت إلى الأخطار العظيمة المتمثلة في التورية المتصاعدة لتدخل الآلات في صنع القرار البشري؛ وتآكل الحرية الفكرية والشخصية؛ والارتباط الوثيق بين التكنولوجيا الرقمية والاهتمامات التجارية للمتحمكين في هذه التكنولوجيات؛ والحياة في العوالم الافتراضية، إلخ. وقد انتهت هذه القمة إلى مجموعة من المقترحات تخص تعزيز دور التكنولوجيا الرقمية في التعليم بما يتناسب وتمكين الأشخاص وتحقيق تكافؤ الفرص بينهم؛ دعم رفاهية المتعلم؛ زيادة الاستثمار في الموارد الرقمية المفتوحة؛ بناء القدرات لتحديد كيفية استخدام التكنولوجيا؛ تخصيص الموارد لسد الفجوات الرقمية؛ حماية التنوع الثقافي؛ اعتماد مبادئ التصميم أو التخطيط الشامل. كما نصت على مبادئ يعينها للعمل وفقها في التعليم. هي: توظيف التكنولوجيا الرقمية لدعم المدارس وليس استبدالها؛ الاستفادة من الاتصال الرقمي لتعزيز الوصول إلى المعرفة؛ استخدام الأدوات الرقمية للإنشاء والتواصل؛ الإصرار على حماية البيانات الصارمة؛ ضمان الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي.

خصت الوثيقة رؤية المنتدى الاقتصادي العالمي (2020) بقسم تحليلي ركز على المجموعات الأربع من الكفايات أو المهارات الأساسية والآليات الأربع اللازمة لهذه الكفايات بالنظر إلى متطلبات الثورة الرقمية. ويتعلق الأمر بمهارات أو كفايات المواطنة العالمية؛ مهارات أو كفايات الابتكار والإبداع؛ الكفايات التكنولوجية؛ كفايات

التعامل مع الآخرين. أما على مستوى الآليات، فيوصي بدعم التعلم الفردي والذاتي؛ وتعميم التعليم بشكلٍ ومنهجٍ؛ تعزيز فرص المساواة أمام الاستفادة من التعليم؛ تبني التعلم القائم على حل المشكلات والتعلم التعاوني؛ تأكيد التعلم مدى الحياة. وهي كلها خلاصات وآليات تبقى وفيه لروح النيو ليبرالية التي تربط بين التعليم والاقتصاد ومجتمع المعرفة.

توقفت الوثيقة أيضا عند رؤية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتعليم في سياق الثورة الرقمية والرؤية المستقبلية، وبالأخص عند تقريرها: **بناء مستقبل التربية (2021)** الذي قدمت فيه عناصر رؤيتها، حيث أبانت المكتسبات ذات الدلالة الكبيرة على مستوى تعميم التعليم وتنوع فرص الاستفادة منه رغم تباين وتأثر ذلك بين الدول والمجتمعات، **وتعاطم دوره في النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي**. غير أن المكتسبات لم تلغ التحديات، بل زادت من حدتها بفعل اللاتساوي بين متطلبات النمو اللامتناهي ومحدودية الموارد والفرص. إضافة إلى ذلك أصبح التعلم والتعليم يتمان في ظل رؤية مستقبلية غير أكيدة مفتوحة على احتمالات الكوارث والحروب والأوبئة واللايقين وتعاطم الأدوار الإيجابية والسلبية في الآن نفسه للتكنولوجيا. وهو الأمر الذي يستدعي تأطير غايات وأدوار المنظومات التربوية ضمن تعاقب اجتماعي جديد يجرى تصورات جديدة تترحم للتحولات العميقة التي تعرفها البنيات المعرفية. ويظهر أنّ الدراسات التقييمية التي أنجزتها هذه المنظمة قد خلصت إلى تبين ثلاث ركائز أساسية: تقييم كامل للنتائج المجتمعية للتعلم؛ تبني نهج تعلم شمولي ومتكامل ومتوازن؛ جعل مبدأ التعلم مدى الحياة مبدأ إرشاديا. وانطلاقا من هذه المحطات يظهر أن المنظمات الأومية والدول تعي تمام الوعي الحظوظ التي توفرها الثورة التقنية والأخطار المرتبطة بهذه الحظوظ، غير أنها تتفق جميعها على أنّ من واجب الأنظمة التربوية التفاعل الإيجابي والنقدي في الآن نفسه مع كل مظاهر الثورة الرقمية ورفع تحدياتها. وهو ما تؤكد التجارب الدولية في مجال تدبير التحول الرقمي للمدارس. هناك تجارب ركزت على **مهارات المواطنة العالمية**، ركزت على الوعي بالعالم وبشروط الاستدامة مثل تجربة **إندونيسيا المدرسة الخضراء** من أجل خلق جيل جديد من قادة المستقبل أو مشروع **كاكوما** بكينيا القائم على العمل وفقا لأهداف التنمية المستدامة من خلال التبادل العالمي بين الثقافات. وهناك تجارب ركزت على **مهارات الابتكار والإبداع** كتجربة **مجتمع المعرفة** بكندا، حيث الجمع بين البرامج التقنية التخصصية والشخصية لإنتاج جيل قادم من المبتكرين، أو تجربة **أكاديميات كاكوما** بمالي لتطبيق مهارات الابتكار مباشرة على السياقات المحلية. وتحاول هذه التجارب رفع تحدي العولمة والاستدامة مع الاستفادة من التشبيك الذي توفره تكنولوجيا المعلومات والاتصال. غير أن الوثيقة قدمت تجارب أخرى ركزت على **تملك المهارات الرقمية** من برمجة وكل الاستخدامات ذات الطابع الإنتاجي. كأكاديمية **العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات** في فينتام الخاصة بالأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و18 عاما، ومشروع **إنجاز الأعمال العاجلة والاستعداد للتوظيف** بإندونيسيا من أجل بناء قوة عاملة للاقتصاد الرقمي. كما عرضت الوثيقة لمشاريع وتجارب أخرى تناولت **مهارات التعامل مع الآخرين** في كل من إسبانيا وفنلندا، أو **مهارات التعلم الفردي أو الذاتي** في كل من الهند

والصين والولايات المتحدة الأمريكية، أو مشاريع تعلم مهارات حل المشاكل والتعلم التعاوني في بيرو وسلطنة عمان، أو مشاريع مهارات التعلم مدى الحياة في المملكة المتحدة والإكوادور.

أظهر العرض العام للسياق الدولي للثورة الرقمية أن الدول والمنظومات التربوية تنخرط في سيرورات التكيف والاستفادة من الثورة الرقمية وتستثمرها في مناهج تكوين نخبة من علماء، وقادة، ومهندسين، وتقنيين. وبالتالي ليس هناك من خيار سوى الانخراط في هذا التحول الكبير، ومحاولة بناء سياسات تربوية وجيهة، فعالة، ناجعة ومستدامة.

التحول الرقمي في المجتمعات العربية

بعد العرض العام للسياق الدولي للتحول الرقمي، توقفت الوثيقة في الفصل الثالث عند التحول الرقمي في المجتمعات العربية (الواقع، الفرص، والتحديات)، انطلاقاً من أحوال التعليم في الوطن العربي، ومن خلال سؤاليين وجيهين هما: «ما مدى جاهزية المجتمعات العربية للتوجه إلى عصر الثورة الرقمية؟ وما مدى جاهزية المؤسسات التعليمية لتمكين الأطفال، والشباب العرب في عصر الثورة الرقمية؟» قدم التقرير أحوال التعليم في الوطن العربي على مستويين: التعليم الابتدائي والثانوي، التعليم العالي والجامعي.

عالجت الوثيقة المستوى الأول: التعليم الابتدائي والثانوي من خلال المداخل الآتية: فرص الحصول على التعليم؛ الاستمرار في التعليم بالنسبة للمتعلمين (أمد الحياة الدراسي)؛ الأطفال والشباب خارج المدرسة؛ التفاوت بين الجنسين في الحصول على التعليم؛ الأداء الأكاديمي للتلامذة. وكان من أهم النتائج التي أبرزها التقرير المقدم إلى وزراء التعليم الآتي:

- يقل المستوى العام لتطور التعليم في الدول العربية عن المتوسط العالمي؛ كما يقل معدل الالتحاق الصافي في كل من التعليم الابتدائي والثانوي في البلدان العربية عن المتوسط العالمي؛
- تتباين الدول العربية فيما بينها بشكل كبير من حيث سياسات تطوير التعليم، خصوصاً في البلدان التي تعاني من النزاعات؛
- لا يتوافق التفاوت بين الجنسين مع مستوى تطور التعليم: هناك أنظمة تؤدي أداءاً جيداً في المساواة بين الجنسين رغم انخفاض مستوى نموها مثل موريتانيا وجزر القمر عكس السعودية حيث نجد تطورا عاليا للتعليم مع وجود فجوة كبيرة في المساواة بين الجنسين؛
- يقل معدل أداء التلامذة العرب في الدراسات الدولية PISA، TIMSS، عن المتوسط العالمي، حتى بالنسبة للبلدان العربية ذات المستوى المتقدم في تطوير التعليم. (ص. 106).

أما على مستوى التعليم العالي والجامعي، فعالجت الوثيقة واقع حال التعليم العالي عبر مداخل فرص الحصول على التعليم العالي والجامعي: الالتحاق؛ التحصيل الجامعي؛ التفاوت بين الجنسين في الالتحاق، والتحصيل العلمي، وتأثير التفاوت الاجتماعي بين الجنسين في الحصول على فرص التعليم العالي؛ وتمويل

التعليم الجامعي. ومن بين الخلاصات الأساسية لواقع حال التعليم العالمي حسب الوثيقة: «عدم التجانس من حيث توافر فرص الحصول على التعليم العالي في الدول العربية (...) تم لإحراز تقدم في التوسع في التعليم العالي في البلدان العربية. (...) وتستفيد النساء من هذا التقدم حيث يعتبر معدل التحاق النساء في بعض المدارس العليا أكبر من معدل التحاق الرجال. ولكن لم يتم تحقيق التكافؤ بين الجنسين بالنسبة للإناث ذوات الخلفية الاقتصادية المحرومة. (...) ولكن التكافؤ بين الجنسين في التعليم العالي لا يؤدي دائماً إلى التكافؤ في المشاركة في القوى العاملة» (ص 119).

ظهر من خلال هذا التقديم الموجز لواقع حال المنظومة التربوية العربية في خطوطه العامة أنه يعاني بشكل بنيوي من التفاوت بين الذكور والإناث في فرص الولوج إلى خدمات التعليم سواء الأساسي أو الثانوي أو العالي. وتعرف المنطقة العربية حسب إحصائيات الأمم المتحدة 16.2% طفلاً وطفلة، مراهقاً ومراهقة، شاباً وشابة في سن التعليم الابتدائي والثانوي خارج المدارس. كما أن الحروب والنزاعات ووباء كوفيد، كلها عوامل ساهمت في تأزيم الوضعية. (ص. 119-120).

عملياً، يؤكد واقع حال المنظومة التربوية العربية مشاكلها الهيكلية المتجلية أساساً في اللامساواة والتفاوتات والمعاناة من ويلات عدم الاستقرار والحروب. فما مدى جاهزية المجتمعات العربية للولوج إلى عصر الثورة الرقمية في ضوء هذا المعطى؟ وما مدى جاهزية المؤسسات التعليمية لتمكين الأطفال والشباب العرب من عصر الثورة الرقمية؟

اعتمدت الوثيقة، في سياق الإجابة عن السؤالين، مؤشر جاهزية الشبكة (NRI) الذي يعتمد قياس التجهيزات الرقمية واستخداماتها عبر أربعة أبعاد: التكنولوجيا؛ الأفراد؛ الحكامة والتأثير. ويتم ذلك من خلال فرص الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية واستخداماتها (الإنترنت، الملكية الشخصية لأجهزة الكمبيوتر، والهواتف المحمولة)، المهارات الرقمية (مهارات الكمبيوتر، الترميز، القراءة الرقمية). كما بينت المعطيات الخاصة بالتكنولوجيا الرقمية في التعليم مثل تجهيز المدارس بالكمبيوتر لأغراض تربوية الوضعية المتواضعة نسبياً للعالم العربي والتي تجلت أساساً في أن: «معظم الدول العربية تأتي في الربعين الثاني والثالث في ترتيب الدول على مستوى العالم. فعلى الرغم من استخدام التكنولوجيا الرقمية على نطاق واسع لأغراض مختلفة، فإن الافتقار إلى الثقة وعدم كفاية التنظيم وعدم كفاية الشمول يعيق الحكومة الفعالة فيما يتعلق بالتكنولوجيا الرقمية في الدول العربية. كما سجل التباين الكبير في الوصول إلى الإنترنت في الدول العربية حيث تتراوح نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت من 2% إلى 100%. وبالمثل، يمكن العثور على تباين كبير من حيث ملكية أجهزة الكمبيوتر التي تتراوح من 4.4% إلى 100%. ويظهر أن ملكية الهواتف أعلى من ملكية أجهزة الكمبيوتر. وسجلت الوثيقة على مستوى الحكامة أن معظم سياسات وممارسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية تهم بتوفير تدريب المعلمين وإنشاء اللجان الوطنية وبناء المنصات الإلكترونية، وإنشاء الموارد الرقمية، وتوفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للمدارس والجامعات، ودمج التكنولوجيا الناشئة في التدريس والتعلم» (ص. 131).

رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي في عصر التحول الرقمي

انتهت الوثيقة إلى تحديد عناصر رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي في عصر التحول الرقمي وأعلنت عن طموحها بكل وضوح: «تعتبر الرؤية المبدئية الحالية لمستقبل منظومة التعليم العربي في إطار التغيرات الرقمية المعاصرة تعبيراً واضحاً لا لبس فيه عن هدفها في إحداث تغييرات جذرية في سياسات التعليم في كل مراحل ومستوياته ودفع عجلة تقدم المنظومة العربية للتعليم، وإتاحة فرص استيعاب جميع الأطفال والأعداد المتزايدة من النشء والشباب بصورة أفضل، وذلك باقتراح رؤية استراتيجية شاملة لواقع وآفاق العمل التربوي، نواتها الأساسية إحداث تغيير شامل وجذري في أوضاع التعليم العربي، وأهدافه، وأدواته، والتوجهات السائدة لدى القائمين عليه، سواء على مستوى التخطيط والتوجيه المركزي، أو في الممارسة المهنية والتطبيق العملي في المدارس. وقد تمت بلورة أهداف عملية التطوير في إطار رؤية فلسفية متكاملة مبدئية تسعى إلى بناء المواطنين والمجتمع الديمقراطي والمجتمع المتعلم والمنتج للمعرفة، والذي يعتبر المتعلم محورياً في عملية التعليم والتعلم. كما تشير هذه الرؤية إلى أهمية أن يتميز هذا المجتمع العربي بقيم المساواة والعدالة والتعلم مدى الحياة وتكافؤ الفرص التعليمية» (ص. 133).

حددت الوثيقة باسم كل من الطموح المعلن عنه والخلفية الفلسفية خمسة أهداف كبرى للمنظومة التربوية في سياق التحول الرقمي: (1) ربط تطوير التعليم بالتكنولوجيا الرقمية وإدماجها في سيروراته؛ (2) تأمين الحق في التعليم الرقمي للجميع دون تمييز، وتفادي الفجوة الرقمية لكي لا تخلق تمايزاً اجتماعياً واقتصادياً غير متكافئ؛ (3) تكوين مواطن مستنير متلائم مع مقتضيات العصر الرقمي ومتمكن من الكفايات الرقمية؛ (4) تنمية الفكر العلمي والنقدي والتنظيم من أجل التفاعل الإيجابي مع الثورة الرقمية؛ (5) تكوين الإنسان الواعي بواجبات المواطنة والمشاركة المجتمعية والوعي بالأبعاد العالمية لقيم المواطنة العالمية، إلخ. (ص. 135).

حددت الوثيقة تسعة مبادئ توجه الرؤية المستقبلية من أجل تحقيق الأهداف التربوية الخمسة المعلن عنها، وهي:

- **مبدأ استراتيجية تطوير التعليم في إطار التحول الرقمي**، بمعنى مراعاة مبدأ شمولية وتعدد مستويات التدخل. وقد خصت الوثيقة هذا المبدأ بما مجموعه 16 من الإجراءات تترجم الرؤية الاستراتيجية وتغطي مجموع مستويات التدخل بمختلف أبعادها؛
- **مبدأ تعزيز فرص الحصول على فرص التعليم لجميع الأطفال والشباب** بتوظيف ما يتيح التحول الرقمي من آليات وسيناريوهات. وخص هذا المبدأ بـ 14 إجراءً مفصلاً خاصاً بهذا المبدأ. وهي إجراءات شملت جميع النواحي التقنية والتدبيرية التي يتطلبها تعزيز فرص الولوج إلى خدمات التعليم الرقمي؛
- **مبدأ التنمية المهنية للمعلم على أساس الدور الهام لهيئة التدريس في إنجاح عملية التحول التربوي الرقمي**، وما يقتضيه ذلك من مراجعة لمناهج التكوين والتأطير والتتبع من منظور التحديات التربوية للتحول الرقمي. وقد خص المبدأ بـ 12 إجراءً مفصلاً، روعي في صياغتها ملاءمتها وفعاليتها ونجاحتها؛

- **مبدأ تعزيز البنية التحتية والتجهيزات التقنية.** وهو مبدأ أساس، ذلك أن التحول الرقمي يقوم بالضرورة على بنىات تحتية أساسية وتجهيزات تقنية بالغة التعقيد ولها كلفة مالية لا تكون دائما متوافرة بحكم بنية الميزانيات. وقد ترجم هذا المبدأ في 7 إجراءات تجمع ما بين التجهيز والبرمجة والترصيد والتوزيع والصيانة، إلخ؛
- **مبدأ تطوير الإدارة التعليمية لدفع التحول الرقمي وقيادته.** ويتصل هذا المبدأ بقيادة التغيير والتحول الرقمي على مستوى الحكامة التربوية لكن من منظور تحديات المنظومة التربوية وإكراهات التحول الرقمي، الأمر الذي يقتضي تصورا مجددا للتدبير سواء خص الأمر الموارد البشرية أو المادية واللوجستية. وقد حددت الوثيقة 8 إجراءات غطت جميع أبعاد قيادة التغيير في سياق التحول الرقمي؛
- **مبدأ توفير مناخ رقمية ترتبط بالمنظومة الاجتماعية والاقتصادية** وتمثل أهمية هذا المبدأ في عملية الدمج المنهاجي للتكنولوجيا الرقمية لأن الدمج المنهاجي وحده يسمح لها بالتأثير والتوظيف الملائم للغايات والأهداف الكبرى للمنظومة. وهي عملية مركبة لأنها تقوم على تفصل التربوي بالمجتمعي والاقتصادي والتقني. وقد تمت أجراء هذا المبدأ في 11 إجراءً كلها ذات طبيعة منهاجية؛
- **مبدأ ديمقراطية بنية التنظيم المدرسي وعلاقات التعليم والتعلم، ومداخل تدريسية متمحورة حول المتعلم** «يعتبر المبدأ السابع من مبادئ الرؤية البديلة لمستقبل التعليم العربي في ضوء عمليات التحول الرقمي، وهو تحديد آليات، وشروط العمل، والاتصال داخل المؤسسة التربوية، وترشيد العلاقات الاجتماعية الإنسانية بين أطرافها، وفي مستوى إدارة شؤونها، وموارده، وأنشطتها» (ص. 151). وقد انتهت الوثيقة إلى اختراق هذا المبدأ مستويات المنظومة التربوية حيث حددت الوثيقة عدة مداخل: الإدارة المستقلة للمدرسة؛ التعلم الذاتي والبحث عن المعرفة (مع مداخل جزئية تخص: التمحوّر حول المتعلم؛ المواطنة الرقمية؛ التعليم الحوارى وفلسفة حل المشكلة؛ التعلم بالعمل وعن طريق العمل؛ التربية الوجدانية والمواطنة الرقمية). وقد حددت الوثيقة 8 إجراءات تفصل في مختلف مستويات ومظاهر الديمقراطية.
- **مبدأ التعلم مدى الحياة والتعليم المستمر، وتكامل التعليم النظامى، وغير النظامى.** وتفصل الوثيقة في مضمون هذا المبدأ الذي يجعل الحياة تعلما مفتوحا والتعلم حياة. وقد خصها ب 10 إجراءات تنظيمية ومنهجية وتأطيرية؛
- **مبدأ التعاون والتكامل العربى في عصر الثورة الرقمية.** وهو مبدأ يكرس الطابع القومى للرؤية، ويقترح لها البنيات المؤسساتية المناسبة. وقد حددت الوثيقة من أجل تفعيل مقتضياتها ما مجموعه 12 توصية يجب العمل بها.

خلاصة

يظهر من خلال الوثيقة أن المنظومات التربوية في الوطن العربي ملزمة بحكم واقع حالها برفع تحدي استيعاب مقتضيات التحول الرقمي أولاً، وإعداد سياسات عمومية تراهن على توفير الشروط القبلية للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتدبير توظيفها حسب مداخل ومستويات المنظومة التربوية ثانياً، والانخراط في سيرورتها مع ما يعنيه ذلك من ديمقراطية المجتمع، والدفع به نحو أفق مجتمع المعرفة والكونية ثالثاً.